تحليلات وآراء

حيــن تُحــرقُ البلديـــات

انفجارُ الشارعِ الأوروبي وأزمةُ العقدِ الاجتماعي في دولة الرفاه

بقلـــم
الباحـث احمـد التـلال

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تشهد القارة الأوروبية، وفي مقدمتها الجمهورية الفرنسية، تحولاً نوعياً وحرجاً في أشكال الاحتجاج الاجتماعي المناهض للسياسات الاقتصادية والمعيشية السائدة. فلم تعد الحركات الاحتجاجية محصورة في الأطر الكلاسيكية الصارمة التي تؤطرها النقابات العمالية والأحزاب السياسية التقليدية عبر المسيرات المرخصة أو التفاوض القطاعي، بل باتت تأخذ طابعاً هجيناً وسريع الانتشار يعتمد القوة الشارعية المتشعبة والأفعال العفوية والصدام المباشر مع أجهزة الدولة ومؤسساتها.

تجلت هذه الموجة الجديدة بشكل صادم خلال الأسبوعين الأولين من شهر تشرين الاول 2026، ولا سيما في أحداث السبت 17 تشرين الاول 2026. فقد شهدت المدن الفرنسية والعواصم الأوروبية مظاهرات عارمة قدر فيها اتحاد النقابات الفرنسية عدد المشاركين بنحو 800 ألف محتج، بينما أعلنت السلطات الأمنية مشاركة أكثر من 550 ألف شخص في مختلف المدن، وذلك تنديداً بالتآكل غير المسبوق للقدرة الشرائية، وتراجع جودة الخدمات العامة، وتفاقم أزمتي الإسكان والتعليم الثانوي والجامعي.

بيد أن السمة الأبرز التي طبعت هذه الأحداث تمثلت في انزلاق قطاعات واسعة من الاحتجاجات نحو ممارسات عنيفة وأعمال تخريب استهدفت الرموز المؤسساتية لدولة الرفاه والممتلكات العامة والخاصة؛ بدءاً من إحراق مبنى بلدية مدينة ليموج التاريخي المصنف معلماً أثرياً شُيِّد عام 1883، والذي أسفر اقتحامه وإضرام النار فيه عن انهيار برجه وسقفه الخشبي، مروراً بإضرام النيران في مقر فرع مكتب السياحة في ليون ومبانٍ في غرونوبل، واقتحام وتخريب مقرات بلديتي مارسيليا وليل، واستهداف مجمع للشرطة في بوردو ومقر قناة "سي نيوز" في باريس، وصولاً إلى عمليات النهب والتخريب للواجهات والمتاجر الكبرى (مثل غاليري لافاييت ومحلات العلامات التجارية) في باريس ومرسيليا ونيس ونانت وليل وتولوز وستراسبورغ وبروكسل. أسفرت هذه المواجهات عن إصابة العشرات من قوات الأمن والمتظاهرين، فيما أعلنت السلطات الأمنية عن توقيف المئات يوم السبت وحده (نحو 400 إلى 1400 موقوف حسب إحصاءات الشرطة) ليصل الإجمالي إلى آلاف المعتقلين منذ بداية موجة الاحتجاجات في تشرين الاول. تضع هذه التطورات الأجهزة الحكومية والمؤسسات الدستورية أمام معضلة حقيقية تتجاوز التحدي الأمني الميداني لتطال شرعية العقد الاجتماعي ومدى قدرة نموذج "دولة الرفاه" أو "الدولة الاجتماعية" على الصمود أمام المتطلبات المالية الضاغطة والتضخم البنيوي.

الجذور الاقتصادية والاجتماعية لانفجار تشرين الاول 2026

1. تآكل القدرة الشرائية والتضخم الهيكلي العابر للحدود

يتطلب تحليل الأحداث العودة إلى الأسباب البنيوية الكامنة وراء الاحتقان الاجتماعي. تتصدر هذه الأسباب أزمةُ التضخم الهيكلي وتصاعد تكاليف المعيشة الأساسية (الطاقة، الغذاء، والسكن). ففي ظل الضغوط الماليات العامة والسياسات التقشفية التي فرضتها الحاجة إلى إعادة ضبط الموازنات الحكومية، أظهرت استطلاعات الرأي أن 79% من الأسر الفرنسية تضطر إلى تقليص إنفاقها لإنهاء الشهر. لم تعد الضغوط المعيشية محصورة في الفئات

الهامشية، بل امتدت لتشمل قطاعات الموظفين والعمال والشباب، مما حول الغلاء من قضية مطلبيه قطاعية إلى حالة عامة من السخط المجتمعي العابر للقطاعات والنقابات.

2. أزمة قطاع التعليم والمرافق العامة

شكلت المدارس الثانوية والمؤسسات الجامعية في فرنسا الشرارة الأولى للتحرك الاحتجاجي. فشهدت المؤسسات التعليمية احتجاجات واغلاقات مستمرة ضد تراجع ظروف التعلم، ونقص الكوادر التعليمية، والاكتظاظ، وتجميد المنح الدراسية الطلابية منذ ثلاثة أعوام. وسرعان ما تلقت هذه الاحتجاجات الطلابية دعماً وتضامناً من الاتحاد النقابي والعمالي (مثل نقابة CGT)، لتتحول القضية التعليمية إلى نواتية تحريضية جمعت حولها مطالب قطاعات الصحة العامة والمتقاعدين والعاملين في الخدمات العامة.

3. أزمة الإسكان والضغط الشامل في المدن الأوروبية

لم تكن فرنسا استثناءً؛ إذ امتدت شرارات التعبئة الاجتماعية لتشمل عواصم ومدناً أوروبية أخرى مثل بروكسل ولشبونة وميلان. يعود هذا الامتداد العابر للحدود إلى تشابه الأزمات الهيكلية المتصلة بارتفاع تكاليف التعليم والإسكان، والارتفاع المفرط لأسعار الإيجارات والوقود، ناهيك عن تراجع القوة الشرائية الفعلية مقابل الأجور الثابتة. يعكس هذا التزامن الأوروبي أزمة سياسات التنمية والتنظيم العقاري والاجتماعي المعمول بها في مراكز المدن الكبرى، مما ولد شعوراً لدى الأجيال الشابة بالتهميش الاجتماعي والتجريد من الحقوق الأساسية.

الطبيعة الميدانية للاحتجاجات وانزلاقها نحو العنف والتخريب

1. من السلمية الشرعية إلى الصدام المباشر (أحداث 17 تشرين الاول نموذجاً)

شهد يوم السبت 17 تشرين الاول 2026 انعطافة دراماتيكية حادة؛ إذ تحولت المسيرات الحاشدة التي دعت إليها التنسيقيات الطلابية والنقابات إلى مواجهات عنيفة مع قوات حفظ النظام. ووفقاً للبيانات الرسمية والتقارير الميدانية، شهدت باريس ومدن رئيسية كـ "مرسيليا، ليون، بوردو، وليل" استخداماً مكثفاً للألعاب النارية والزجاجات الحارقة ورشق الحجارة ضد الشرطة، قابله استخدام للغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه. أسفرت هذه المواجهات عن إصابة عشرات من رجال الشرطة والمتظاهرين، وتنفيذ إيقافات أمنية واسعة تجاوزت مئات الموقوفين في يوم واحد، في ظل تحذيرات نقابات الشرطة من وصول قوات الأمن إلى نقطة الإجهاد الكامل.

2. استهداف الرمزيات المؤسساتية والممتلكات الخاصة (ظاهرة التخريب المؤسسي)

لم تقتصر أعمال التخريب على المواجهات العابرة، بل اتخذت طابعاً رمزياً استهدف بنية الدولة الإدارية والتاريخية. وتجلى ذلك بشكل صارخ في اقتحام وإحراق بلدية مدينة ليموج، حيث تسببت النيران في انهيار سقفها الخشبي وبرجها الأثري التاريخي. كما طالت الحرائق والاقتحامات مكاتب سياحية وبلديات ومراكز شرطة في ليون وغرونوبل ومارسيليا وبوردو، بجانب نهب المتاجر الكبرى والصيدليات ومحلات الأجهزة الإلكترونية والسلع الفاخرة. يعكس هذا السلوك الميداني رغبة لدى جماعات ملثمة ومجموعات غاضبة في استهداف المظاهر المادية لهيبة الدولة والمؤسسات القائمة.

3. معضلة التوازن الدستوري بين حرية التظاهر وحفظ النظام العام

تفرض هذه التطورات الميدانية إشكالية قانونية ودستورية بالغة التعقيد حول مدى قدرة الدولة الديمقراطية على مواءمة الحق الدستوري في التظاهر السلمي مع الالتزام الصارم بفرض هيبة القانون وحماية الممتلكات العامة والخاصة. انعكس ذلك في الخطاب الرسمي الصارم للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الحكومة اللذين أدانا أعمال العنف وشددا على عدم السماح بفرض أجندات سياسية عبر القوة، مقابل تحذيرات منظمات حقوقية وأحزاب معارضة (مثل "فرنسا الأبية") من الإفراط في القمع الأمن ومساءلة أدوات السلطة التنفيذية في إدارة الاحتجاجات.

التداعيات السياسية والدستورية على النظم الأوروبية

1. تآكل شرعية النظم الديمقراطية التمثيلية وأزمة الثقة

تعكس الأحداث تصدعاً في جسر الثقة بين القواعد الشعبية والطبقة السياسية الحاكمة في أوروبا. فالديمقراطية التمثيلية تُتهم من قبل القواعد المحتجة بالانعزال عن هموم المواطنين المعيشية لصالح متطلبات الأسواق وقواعد الضبط المالي. هذا التآكل يفتح الباب أمام تحولات سياسية عميقة تشهد إعادة تشكيل للشارع السياسي بعيداً عن الأحزاب التقليدية.

2. معضلة "الإنفاق الاجتماعي مقابل الضبط المالي"

على الصعيد المؤسسي، تجد الحكومات الأوروبية نفسها محاصرة بين **فكي كباش حقيقي:**

أ. مطرقة الشارع: المطالب المتصاعدة بإعادة السلم المتحرك للأجور، ودعم الإسكان العام، وتجميد أسعار الوقود، ورفع ميزانيات التعليم والصحة.

ب. سندان الموازنة: ارتفاع المخاطر على سندات الدين السيادي وتجاوز أسواق فرنسا لإيطاليا في مخاطر الديون لأول مرة في تاريخ اليورو، مما يقيد قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق.

3. الاستقطاب السياسي وصعود الخطاب الشعبوي

تمنح مشاعر الغضب وأعمال التخريب مادة دسمة للاستقطاب السياسي؛ حيث يركز اليمين المتطرف والحكومة على مواجهة الفوضى ومحاربة اليسار المتطرف، بينما يطالب اليسار بمساءلة أسلوب السلطة وتلبية المطالب المعيشية. وفي البعد الدولي والسياسي، أثارت الأحداث تعليقات سياسية خارجية (مثل تصريحات نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس ورئيس الوزراء السابق دونالد ترامب) ربطت الأزمة بسياسات الهجرة والتوافق الاجتماعي، مما يعمق أبعاد الاستقطاب حول مستقبل العقد الاجتماعي الأوروبي.

إن ما شهدته فرنسا ودول أوروبية في منتصف تشرين الاول 2026 ليس مجرد انحرافات أمنية عابرة، بل هو تعبير عن أزمة هيكلية في نموذج الدولة الاجتماعية وعجز سياسات الرفاه التقليدية عن احتواء تبعات التضخم والضغط المالي. تحول أسلوب الاحتجاج من المطالب القطاعية السلمية إلى الصدام والتخريب المؤسسي يؤكد عمق الفجوة

بين الأجيال الشابة والطبقة العاملة وبين مؤسسات الديمقراطية التمثيلية. المعالجة الأمنية المجرّدة عاجزة عن إحلال الاستقرار الدائم ما لم تقترن بإصلاحات جذرية تطال توزيع الأعباء الضريبية وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والسكن.